"الحقوق والحريات" تدين حبس "أبوبكر خلاف".. وتحذر: الصحافة في خطر

الأربعاء 13 يناير 2016 12:01 م

بعد 8 أشـهر من المعاناة على عتبات الشامـخ فى قضـية ملفقـة ما لبثت أن انشـطرت دون أدلـة أو أحراز أو شـهود، أصدرت منصـة العسـكر حكمـا بالسـجن على الصـحفي أبو بكر خلاـف –نقيب الإعلاـميين الإلكترونيين- 3 سـنوات، على وقع اتهامـات مطاطة ببث أخبار كاذبة ضد البلاد، ليواصل الانقلاب جرائمه الممنهجة بحق الصحفيين.

ويسـتغل العسـكر مسارات العدالة المفقودة من أجل إصدار أحكام بالحبس على الصحفيين من أجل تكميم الأفواه ومصادرة الأصوات المعارضة وكبت الحريات والتأكيد على أنه لا صوت يعلو فوق صوت قائد الانقلاب، كما قامت بعمليات إخفاء قسري، وسط حالة من الصمت المخيب من جانب نقابة الصحفيين.

"التنسـيقية المصـرية للحقوق والحريات" أدانت الحكم على نقيب الإعلاميين الإلكترونيين بالسـجن ثلاث سـنوات، دون وجود وقائع ملموسـة حقيقيـة، معتبرة أن الحكم الظالم يُعرض حريـة الصـحافة لمخاطر جمة، وطالبت بسـرعة إطلاق سـراح كافة معتقلي الصحافة والإعلام والرأي.

وأكـدت التنسـيقية -في بيان لها- قبل قليل: "نـدين تلك الأحكام في قضايا الرأي وحرية التعبير، والتي صدرت بحق صـحفيين وإعلاميين؛ حيث قضت محكمة جنح السيدة زينب بحبس نقيب الإعلاميين الإلكترونيين "أبو بكر خلاف" ثلاث سنوات وذلك في قضية من قضايا الرأي باتهامات فضفاضة تتحدث عن فكرة الإنتماء لتنظيم أو كيان؛ وذلك دون أن تكون هناك وقائع ملموسة حقيقية تم رصدها لتقع تحت طائلة التجريم".

وأوضـح البيـان أن "المحكمـة ذاتها قضت غيابيًا على المصورين الصـحفيين محمـد عـدلى، وشـريف أشـرف، وحمـدى مختار، بالسجن لمدة ثلاث سنوات، وهم المصوريين الذين سبق وتم اعتقالهم من أمام مشرحة زينهم أثناء قيامهم بواجبهم المهني في التغطية الصحفية لإحدي الوقائع".

وأشـارت إلى أن مثل هـذه الأحكام ومعها اسـتمرار اعتقال وتلفيق اتهامات لما يرقب من 100 صحفي وإعلامي ومصور، كل هـذا يعني أن الممارسـة الصـحفية والإعلاميـة في مصـر تعرضت لمخاطر جمة، في حين أن تلك الممارسة تعد علامة وإشارة هامة علي مدي مراعاة قيم الحريات في أي بلد متقدم.

وناشدت التنسـيقية كافة المنظمات الحقوقية في داخل مصـر وخارجها أن تمارس دورها الحقيقي في الضـغط علي النظام المصري لإفساح مجالات حرية الرأي والتعبير، ومن ثم إطلاق الحريات الإعلامية والتي يجب أن يكون في القلب منها الإفراج عن كافة معتقلي الصحافة والإعلام والرأي في مصر، والتوقف عن تلك الملاحقات والتضييقات.